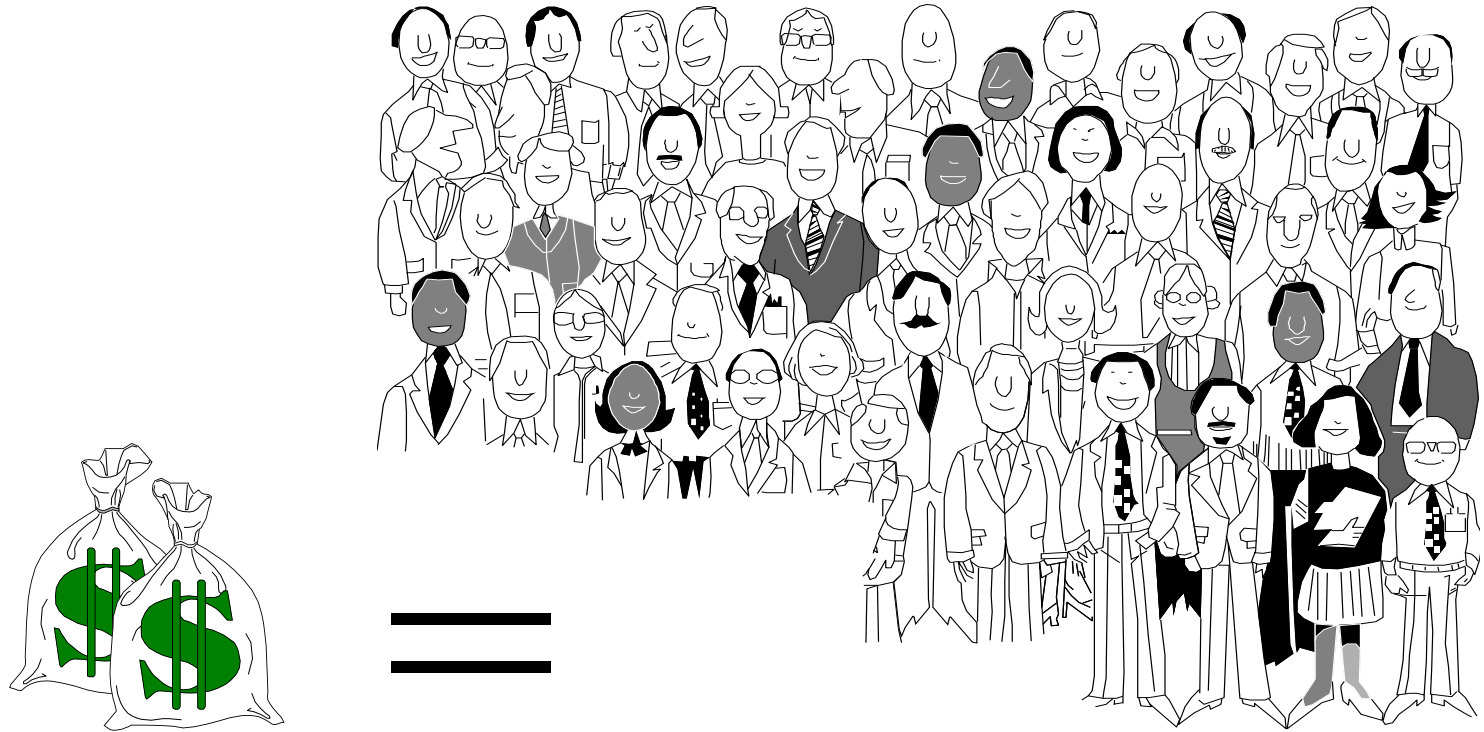


نظرية التوظيف



نظرية التوظيف

النظرية الكنزية

النظرية الكلاسيكية

- تهتم نظرية التوظيف بمدى قدرة النظام الاقتصادي على تحقيق التوظيف الكامل لموارده، أي كيف تكون جميع الموارد المتاحة في المجتمع مستغلة ومستخدمة بالكامل (حالة من أرقى الحالات التي يتطلع إليها الاقتصاد).

- ولتحليل توازن الناتج والتوظيف يتعين علينا افتراض الآتي:-

- 1- التعامل مع اقتصاد مغلق لا تدخل فيه أي معاملات مع العالم الخارجي.
- 2- عدم وجود حكومة و الأخذ بالمبدأ القائل "دعه يعمل دعه يمر" مادام ذلك كفيل بتحقيق التوظيف الكامل.
- 3- إن الادخار هو ادخار شخصي فقط ، أي لا وجود للادخار في قطاع الأعمال.



النظرية الكلاسيكية للتوظيف

اعتقد الكلاسيك أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظيف الكامل، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الأسعار سرعان ما تعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية (التوظيف الكامل). والنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين

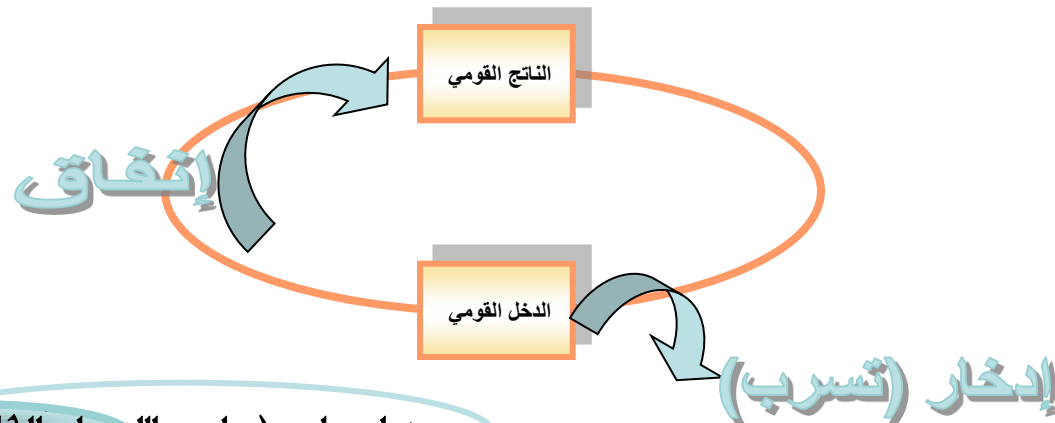
1- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أو الإنفاق (مستوى إنفاق غير كافٍ لشراء إنتاج التوظيف الكامل).

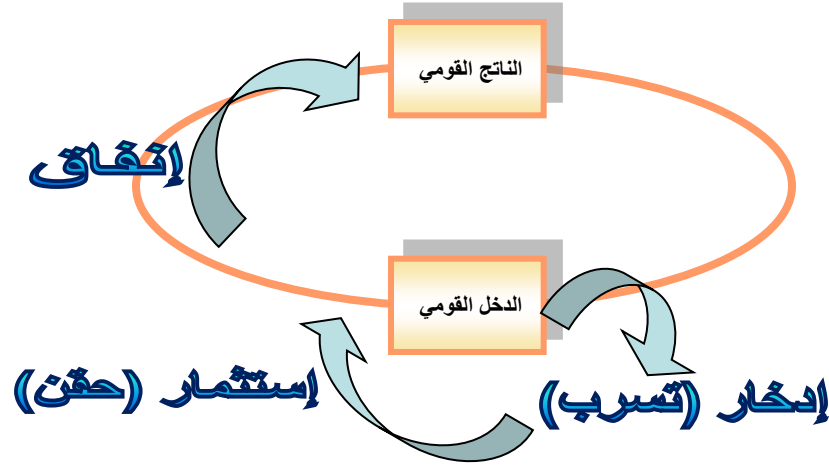
2- أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظيف والدخل.

هذا الاعتقاد من قبل الكلاسيك مبني على إيمانهم بقانون ساي Say's Law ومضمونه أن عملية إنتاج السلع تولد قدرًا من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون على أن "كل عرض يخلق الطلب الخاص به" "Every Supply Creates Its Demand".

- يعتقد الكلاسيك أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي. ولو فرضنا أن مكونات الناتج متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فإنه إذا رغب رجال الأعمال في بيع إنتاج التوظيف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لامتصاص هذا الناتج.

- هذا الاعتقاد يغفل أمراً هاماً، ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج. فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي يبطل إنطباق قانون ساي.





- لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي بطالة، ومسندهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة رجال الأعمال.

ماذا لو فرض وكان ما يعرضه رجال الأعمال من استثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟

- يقال أن الحكم هنا لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة يفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فلن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء عليه يؤمن الكلاسيك بأن سعر الفائدة كفيلاً باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني.

ماذا لو فشل سعر الفائدة في تحقيق التوازن المنشود؟

- يقول الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على احداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن، فانخفاض الإنفاق الكلي مثلاً يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن.

وخلاصة ما تقدم أن النظرية التقليدية الكلاسيكية ترى أن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وتلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظيف الكامل للموارد أمر دائم التحقق.



النظرية الحديثة للتوظيف (النظرية الكينزية)

قام عدد من الاقتصاديين بانتقاد النظرية الكلاسيكية للتوظيف، حيث أثبت عدم صحتها نتيجة الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينات من القرن العشرين. تلى ذلك ظهور النظرية الحديثة للتوظيف أو النظرية الكينزية نسبة إلى الاقتصادي "جون مينرد كينز" والتي كانت ذات أهمية كبرى حتى ظهور حالة جديدة مخالفة و هي ظاهرة "التضخم الركودي" Stagflation وهي "الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة"



في عام 1936 قدم "كينز" تفسيراً جديداً
لكيفية تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه
"النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود"،
والذي أحدث ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي
فيما يتعلق بمشكلة البطالة.



النظرية الحديثة للتوظيف (النظرية الكثرية)

تتعارض نظرية التوظيف الحديثة مع النظرية الكلاسيكية في كون النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

و تتلخص أهم مقومات النظرية الحديثة فيما يلي:-

1. عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار:-

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال فيما يتعلق بالاستثمار، حيث أن كلا من الادخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة.



2. سعر الفائدة ليس المحدد الرئيسي للاستثمار:-

يرى كينز إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

3. عدم مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل تحقق التوظيف الكامل:-

تتكرر النظرية الحديثة وجود مرونة في الأسعار والأجور بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظيف الكامل وذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسية تعمل على عدم تحقيق مرونة الأسعار والأجور.



النظرية الحديثة للتوظيف (النظرية الكنزية)

فوفقا لكينز، هناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع ولن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب. كما أنه في أسواق العمل نجد نقابات العمال القوية تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لانخفاض الدخل النقدي.

وبرفضنا لنظرية التوظيف الكلاسيكية، فإننا نعرف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، وأن مستوى التوظيف كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي كما سيتضح لنا من الدروس اللاحقة.



النظرية الكنزية

أولاً- النظام الاقتصادي الرأسمالي غير قادر على تحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل دائماً بل قد يتحقق التوازن مع وجود تضخم أو بطالة.

ثانياً- عدم ارتباط خطط الادخار مع خطط الاستثمار فكلاهما يتمان بواسطة فريقان مختلفان ولدوافع مختلفة.

ثالثاً- أن سعر الفائدة ليس العامل الوحيد المؤثر على الاستثمار حيث أن معدل الربح المتوقع هو العامل الحاسم (الكفاية الحدية لرأس المال).

رابعاً- معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تضمن إعادة التوازن عند التوظيف الكامل عند حدوث أي انخفاض في الطلب أو الإنفاق الكلي.

النظرية الكلاسيكية

أولاً- النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً وكفيل بتحقيق التوازن تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل (لا قصور في الطلب).

ثانياً- أن العرض يخلق الطلب الخاص به أي أن الناتج يولد دخلاً مساوياً له. وإذا حدث تسرب من تيار الدخل الإنفاق في صورة مدخرات فإن مقداراً مساوياً من الاستثمارات يعاد حقته لهذا التيار (ارتباط خطط الادخار وخطط الاستثمار).

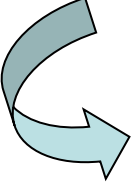
ثالثاً- أن سعر الفائدة كفيل بتحقيق تعادل الادخار مع الاستثمار.

رابعاً- حتى لو فشل سعر الفائدة في تحقيق التوازن المنشود، فإن مرونة الأجور والأسعار تكفل إعادة التوازن.



الاستهلاك

- يعد الدخل المتاح المحدد الرئيسي لكل من الاستهلاك و الادخار
- يقسم الدخل بين الاستهلاك والادخار، وإذا زاد الدخل فإن الزيادة تتوزع بينهما .
- **دالة الإستهلاك:** "هي العلاقة الرياضية التي تربط الاستهلاك بالدخل".
- ينقسم الاستهلاك تبعاً للفكر الكنزي إلى استهلاك تلقائي (مستقل) لا يتأثر بالدخل (حتى لو كان صفراً) واستهلاك تبعي يتأثر بالدخل ويتبعه في تغيراته، وعليه تكون دالة الاستهلاك على النحو التالي:


$$س = س. + س_1 ل$$

حيث أن:-

س : إجمالي الاستهلاك س₀: الاستهلاك التلقائي (الثابت)

س₁: الميل الحدي
للاستهلاك

س₁ ل : الاستهلاك التبعي

ل: الدخل المتاح



لو كانت دالة الاستهلاك هي: $س = 200 + 0,6 ل$

كما سنوضح لاحقاً بالجدول، فإن مقدار الاستهلاك والادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل، والتي يمكن الحصول عليها بالتعويض في معادلة الاستهلاك عند كل مستوى للدخل، سيتزايدان مع كل زيادة في الدخل. ويلاحظ أنه عند المستويات المتدنية من الدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل، وعليه يكون الادخار سالباً. أما عند المستويات المرتفعة من الدخل فيكون الاستهلاك أقل من الدخل وعليه يكون الادخار موجباً.

نقطة التعادل: هي التي يتساوى عندها الاستهلاك مع الدخل، أي عند هذه النقطة ينفق الدخل بأكمله على الاستهلاك، والادخار يكون صفراً.

• قبل نقطة التعادل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل والادخار سالباً، أما بعدها فيصبح الاستهلاك أقل من الدخل ويكون للادخار قيم موجبة.



الميل المتوسط للإستهلاك:

Average Propensity to Consume ونرمز له بالرمز (م.م.س)، وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق على الاستهلاك من الدخل".

$$\text{الميل المتوسط للإستهلاك (م.م.س)} = \frac{\text{الإستهلاك}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{س}}{\text{ل}}$$

الميل المتوسط للإدخار:

Average Propensity to Save ونرمز له (م.م.خ) وهو عبارة عن "نسبة ما ينفق على الادخار من الدخل".

$$\text{الميل المتوسط للإدخار (م.م.خ)} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}} = \frac{\text{خ}}{\text{ل}}$$

- يتناقص الميل المتوسط للإستهلاك مع كل زيادة في الدخل.

- يتزايد الميل المتوسط للإدخار مع كل زيادة في الدخل.

مجموع الميل المتوسط للإستهلاك والميل المتوسط للإدخار يساوي الواحد الصحيح.

$$\text{م.م.س} + \text{م.م.خ} = 1$$



Marginal Propensity to Consume هو عبارة عن "نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة"،

الميل الحدي للاستهلاك:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\text{تغير الاستهلاك}}{\text{تغير الدخل}} = \text{الميل الحدي للاستهلاك (م.ح.س)}$$

Marginal Propensity to Save ونرمز له (م.ح.خ) وهو عبارة عن "نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة".

الميل الحدي للإدخار:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\text{تغير الادخار}}{\text{تغير الدخل}} = \text{الميل الحدي للادخار (م.ح.خ)}$$

الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار ثابتين لا يتغيران مع تغيرات الدخل.

مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح.

$$\text{م.ح.س} + \text{م.ح.خ} = 1$$



دالة الادخار

يمكننا إيجاد دالة الادخار من دالة الاستهلاك بعد معرفة الميل الحدي للادخار، أما الادخار التلقائي أو المستقل فيكون سالباً لأن وجود استهلاك عند الدخل صفر يعني ادخار سالب. وتكون دالة الادخار على النحو التالي:-

$$\bullet \text{ خ} = - \text{س} + 0 + (1 - \text{س}) \text{ ل}$$

فإذا كانت دالة الاستهلاك هي:

$$\text{س} = 200 + 0,6 \text{ ل}$$

فإن دالة الادخار تكون:

$$\text{خ} = - \text{س} + 200 + (0,6 - 1) \text{ ل} \leftarrow \text{خ} = - \text{س} + 200 + 0,4 \text{ ل}$$

